

مجلة جامعة صبراتة العلمية

Sabratha University Scientific Journal



مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدر عن جامعة صبراتة بشكل الكتروني

دور وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية
قراءة ناقدة تحليلية للتشريعات النافذة في ضوء المعايير والتجارب الدولية

**Role of internal audit function in Libyan universities-
Critical Analytical Reading of Legislation in Light of
International Standards and Experiences**

د. فتحي المبروك سمهود

أستاذ مساعد، كلية الموارد البشرية، جامعة صبراتة

العدد الخامس
يونيو 2019

دور وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية

قراءة ناقدة تحليلية للتشريعات النافذة في ضوء المعايير والتجارب الدولية

Role of internal audit function in Libyan universities- Critical Analytical Reading of Legislation in Light of International Standards and Experiences

فتحي المبروك سمهود

أستاذ مساعد، كلية الموارد البشرية، جامعة صبراتة

Samhod_fathi@yahoo.co.uk

ملخص البحث:

استهدف البحث، التعرف على دور وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية العامة في مجال تقييم فعالية عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر ومدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بها في ضوء ما تقتضيه المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، وتجارب تطبيق المراجعة الداخلية في الجامعات العالمية المعتمدة من طرف وزارة التعليم الليبية وفقاً للقرار رقم (63) لسنة 2018م. من خلال تقديم قراءة ناقدة تحليلية للقرار رقم (22) لسنة 2008م "بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي". وفي هذا خالص البحث إلى: وجود قصور كبير في التشريعات واللوائح الناظمة لأهداف ومسؤوليات وصلاحيات وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية، مما يجعل مفهوم المراجعة الداخلية بها، لا يتعدى المفهوم التقليدي للمراجعة الداخلية المنصب على المراجعة المستندية للعمليات المالية والتحقق من مدى الامتثال للقوانين واللوائح المالية لا أكثر، وبالتالي يصعب على مكاتبها إضافة قيمة حقيقية لعمليات الجامعة دون العمل على تقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر وكفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بها. الكلمات الدالة: المراجعة الداخلية في التشريعات الليبية، المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، مكتب المراجعة الداخلية.

Abstract:

The research aimed at identifying the role played by the internal audit at Libyan universities in evaluating the effective governance, risk management and the adequacy and effectiveness of its internal control systems. It was examined through the international internal audit standards and internal audit experiences in the World universities accredited by the Libyan Ministry of Education. The results of this study revealed that there is a significant lack of legislations and regulations for managing and executing this process properly and effectively. Therefore, the

internal audit function has been traditionally conceptualized matching the traditional concept of internal audit on the documentary review of financial operations and verification of compliance with laws and financial regulations. It is therefore difficult for the internal audit offices in Libyan universities to add a real value to the operations of the universities without improving the effectiveness of governance processes, risk management, efficiency and effectiveness of internal control systems.

Keywords: Internal Audit in Libyan legislations, International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, Internal Audit Office.

مقدمة: Introduction

كما هو معروف، تؤدي الجامعات دوراً مهماً في تحريك عجلة التنمية من خلال سعيها لتحقيق أهداف غاية في الأهمية لأي مجتمع، منها على سبيل المثال لا للحصر: توسيع المدارك المعرفية وتنمية المهارات البحثية والارتقاء بالأداء الأكاديمي بالمجتمع، والإسهام في تشكيل رؤية ثقافية تؤسس لمنظومة قيمية محفزة لثقافة العمل والإنتاج تُرسخ الإحساس بالمسؤولية، وتعمق الشعور بالهوية، وتكرس الالتزام بحقوق المواطنة، وتُعين على خلق مواطن يعي ويقوم بدوره في المجتمع. وقياساً على هذا، فقد أظهرت الكثير من البحوث العلمية في البيئة الليبية بشكلٍ خاص على اعتبار أنها بيئة البحث، أنه ومنذ تأسيس "الجامعة الليبية" في بنغازي، أي منذ ستين عاماً تقريباً، لم تسهم الجامعات العامة في عمومها بشكل كافٍ ونوعي في توفير ما تتطلبه التنمية في المجتمع الليبي، إذ "اعترضت الجامعات الليبية العديد من المعوقات التي جعلتها لا تحقق مطالب المجتمع التنموية"⁽¹⁾. هذا فضلاً عن وجود "تدهور في مستوى التعليم بصفة عامة خلال العقود الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى تدني جودة مخرجاته، ومن ثم عدم تناسب هذه المخرجات مع حاجة التنمية والاقتصاد الوطني"⁽²⁾. ويُرجع بعض الباحثين ذلك، "لوجود قصور في تنظيم وإدارة الجامعات الليبية يحول دون تحقيق هذه الجامعات لأهدافها وطموحاتها"⁽³⁾. "وتفتشي للبيروقراطية والترهل الإداري وضعف أداء العناصر الإدارية والمالية وعدم القدرة على تطبيق اللوائح الأكاديمية"⁽⁴⁾. بالإضافة إلى وجود "قصور في شريحة غير قليلة من أعضاء هيئة التدريس والعناصر المساعدة من حيث الكفاءة والأداء، وضعف التمويل ومحدودية صلاحيات عمداء الكليات ورؤساء الأقسام وبخاصة في الإنفاق على الأمور التشغيلية والتسييرية، أدى إلى عدم قدرة الجامعات على الالتزام بأداء تعليمي عالٍ"⁽⁵⁾. مما يعرض الجامعات الليبية إلى مخاطر جدية تهدد قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وبالتالي فهي في حاجة ماسة لإدارة المخاطر التي تواجهها بفعالية وإرساء قواعد الحوكمة بها، على الرغم من الدعم الحكومي الذي تحظى به، وذلك بالنظر إلى مقتضيات العولمة، التي تجعل الجامعات العامة متعرضة اليوم للمقارنات مع

قطاعات أخرى من ناحية الخدمات، الكفاءة، التواصل مع الجمهور... إلخ. وإلى ندرة الموارد، فعلى الرغم من أن الجامعات الليبية تمول من الخزنة العامة، إلا أن الموارد البشرية والمادية والموازنات المالية لديها حدود، وعلى الإدارة استغلالها بالشكل الصحيح، والحفاظ عليها، وكذلك إلى مقتضيات المسؤولية والمساءلة، فعلى الرغم من أن الجامعات وغيرها من المؤسسات الحكومية لا تسعى إلى تحقيق الربح مقابل خدماتها المقدمة، فمسؤولية الإدارة تجاه الجمهور وحماية المصالح العامة وتطوير مستوى المعيشة تمثل هدفاً حساساً لا يمكن التغاضي عن تحمله ومساءلة الإدارة فيه. وبالتالي فعلى الرغم من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الجامعات وحساسية الدور المناط بها والمشاكل التي تعانيتها والمخاطر التي تواجهها، إلا أن المتتبع لتاريخ وحاضر الجامعات الليبية يلاحظ أن معظم الشخصيات التي تتولى إدارتها منذ زمن، من كفايات علمية في الغالب غير متخصصة في علم الإدارة والتنظيم، فمهما تمتعت بمهارات وقدرات وإمكانات عالية، يصعب عليها الإلمام بكافة النواحي المختلفة لإدارة النشاط الجامعي. الأمر الذي يفرض تحديات جسيمة أمام قدرة الجامعات الليبية على تحقيق معايير الجودة والاعتماد دون وجود هياكل تنظيمية، تؤدي دوراً استشارياً مهماً بهذا الشأن، كمكاتب المراجعة الداخلية التي لها قدر من الاستقلالية والتأهيل يُمكنها من الفحص والتقويم الموضوعي المحايد والمتابعة المستمرة لكافة أوجه نشاط الجامعة وتقديم التوصيات والمقترحات البناءة في مجال تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر وكفاية وفاعلية ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة بها، وبخاصة في ظل مساعي وزارة التعليم الليبية لإحداث إصلاحات جذرية في الجامعات العامة وهيكلها التنظيمية ومناشطها الأكاديمية وربطها بالجامعات المصنفة عالمياً كأفضل جامعات بموجب قرار السيد وزير التعليم رقم (63) لسنة 2018. وهذا ما دفع الباحث للسؤال عن دور وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية العامة كأحد أهم الأدوار المعول عليه في تحسين وتطوير أداء هذه الجامعات، وذلك بالنظر أولاً في نتائج ما كتب من بحوثٍ علمية في هذا المجال.

أدبيات البحث: Literature Review

في هذا المجال العلمي تحديداً، لم تجرَ الكثير من البحوث العلمية على مستوى البيئة المحلية، حيث أجريت بحوث محدودة، استهدفت المجال العام وهو إدارة الجامعات الليبية، كان أحدها بعنوان "إدارة الجامعات الليبية في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة" استهدف تحليل وتشخيص الوضع الراهن لتنظيم وإدارة الجامعات الليبية، حيث اتبع فيه المنهج الوصفي (التحليل الوثائقي)، فضلاً عن مقابلة شخصية مع عدد من عمداء الكليات ورؤساء الأقسام، لرصد واقع الممارسات الإدارية بها. ومن أهم نتائجه؛ ضعف تحرير الجامعة من الكثير من القيود الإدارية والمالية والتنظيمية وعدم الأخذ بالنظم الإدارية الحديثة، وعدم الاتسام بالجدية. كما استنتج بأن الجامعات الليبية تفتقد لبعض الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها أي مؤسسة تعليمية ومنها؛ عدم وجود توصيف دقيق لبعض الوظائف، وعدم وضوح الكثير من المهام. وغياب الهياكل

الوظيفية للأقسام العلمية وعلاقتها بالأعباء التعليمية والبحثية في كل قسم وتضخم الساعات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس، وتضخم الهياكل الإدارية للجامعات واستمرار هيكل الجامعة على حاله منذ سنوات دون تطور فاعل بما يناسب طبيعة المؤسسات التعليمية والعلمية الحديثة. ولا يوجد تعاون وترابط وتكامل واضح بين التنظيمات الجامعية المختلفة سواء على مستوى الأقسام داخل الكلية الواحدة أو فيما بين الكليات أو الجامعات المختلفة. هذا فضلا عن محدودية البرامج التقويمية للجامعات الليبية بشكل لا يتيح معرفة دقيقة بأوجه النقص ومسبباته⁽³⁾. أما على مستوى البيئة العربية، فقد أجريت بحوث علمية عدة في هذا الشأن، منها؛ بحث بعنوان "تطبيق المراجعة الداخلية في الجامعات المصرية في ضوء المعايير الدولية" استهدف دراسة المراجعة الداخلية وأهم مجالاتها ومعاييرها وواقعها بالجامعات المصرية ومن ثم تقديم أنموذج مقترح للمراجعة الداخلية بها. حيث اتبع فيه المنهج الوصفي مستعينا باستطلاع رأي الخبراء حول مجالات نجاح المراجعة الداخلية وعواملها في الجامعات المصرية. ولقد توصل البحث إلى نتائج عدة أهمها: أن درجة تطبيق المراجعة الداخلية في الجامعات المصرية ضعيفة إجمالاً، نتيجة لعدم وجود وحدات خاصة بها، وتقتصر المراجعة على ما تقوم به الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد من عمليات مراجعة خارجية بهدف اعتماد المؤسسة، وأن تشكيل وحدة للمراجعة الداخلية بكل مؤسسة جامعية، وتحديد مجالاتها ومعاييرها بالاستفادة من المعايير الدولية على درجة بالغة من الأهمية⁽⁶⁾. هناك بحث آخر، استهدف التعرف على مدى تقييم المخاطر التشغيلية وفق أسلوب المراجعة المبني على المخاطر في الجامعات والكليات المتوسطة الفلسطينية في قطاع غزة من وجهة نظر المراجعين الداخليين، من خلال توزيع استبانة على عينة مكونة من (40) مراجع داخلي، حيث حلت بياناتها باستخدام اختبار T لعينة ولعينتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين الأحادي. ولقد خلص البحث إلى أن المراجعين الداخليين في الجامعات والكليات المتوسطة يأخذون بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالموظفين وأخطائهم البشرية والتجاوزات المحتملة بدرجة متوسطة، وكذلك المرتبطة بالتكنولوجيا وبالبيئة المحيطة وبالتقلبات الاقتصادية. بينما يأخذون المخاطر المرتبطة بممارسات الإدارة وممارسات الأعمال بدرجة كبيرة⁽⁷⁾. كما استهدف بحث آخر، التعرف على مدى فاعلية أداء أجهزة المراجعة الداخلية في الجامعات الفلسطينية، من خلال التعرف على مدى التزامها بالمعايير الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين، حيث وزعت استبانته بعدد (16) نسخة على جميع العاملين في وحدات المراجعة الداخلية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وتم تحليلها باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي. حيث توصل البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها؛ أن المراجعون الداخليون يمتلكون بصورة متوسطة المعرفة الكافية بمعايير المراجعة الداخلية الدولية. كما توجد خطة تنظيمية بالجامعات الفلسطينية توضح موقع دائرة المراجعة الداخلية على الهيكل التنظيمي، وأن وثيقة المراجعة الداخلية في الجامعات محدده بدقة (الأهداف، والصلاحيات، والمسؤوليات)⁽⁸⁾. وفي بحث عن مدى فاعلية أداء أجهزة المراجعة الداخلية في الجامعات الرسمية والخاصة الأردنية، استهدف التعرف على

مدى التزام أجهزة المراجعة الداخلية في الجامعات بالمعايير الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين، من خلال توزيع استبانة على جميع العاملين في وحدات المراجعة الداخلية في الجامعات الخاصة والرسمية. حيث خلص البحث إلى أن الجامعات الأردنية تلتزم بمعايير المراجعة الداخلية⁽⁹⁾. وعلى مستوى الجامعات اليمنية، أجري بحثٌ استهدف، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الحكومية مقارنةً بمتطلبات معايير الرقابة الداخلية للمنظمات الحكومية الصادرة عن المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة المالية العليا. من خلال تقييم مدى توفر المقومات الأساسية لنظم الرقابة الداخلية في الجامعات المتمثلة في بيئة الرقابة الداخلية وتقييم وتحليل المخاطر، وأنشطة وإجراءات الرقابة، ونظم المعلومات والاتصال، والتقييم والمتابعة. إذ وزعت استبانة على موظفي إدارات الشؤون المالية والرقابة والتفتيش في الديوان العام للجامعات وعددهم (140)، بنسبة مئوية بلغت (80%)، وخلص البحث إلى؛ أن نظام الرقابة الداخلية في الجامعات اليمنية الحكومية يتسم بالضعف نسبياً، مقارنةً مع متطلبات معايير الرقابة الداخلية لمنظمة الأنتوساي. وأن هناك ارتفاع في درجة المخاطر التي تواجهها الجامعات، أبرزها تدني مستوى إعادة توزيع المدراء والموظفين على مختلف الوظائف، وضعف تقييم الأداء الكفاء والفعال، وتدني عدالة تطبيق الثواب والعقاب، وانخفاض مستوى رضاء الموظفين فضلاً على ضعف الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة. كما وجد ضعف في مستوى الثقة والتعاون والإفصاح عن المعلومات بين مختلف التكوينات، وتدني مستوى تدفق التقارير الدورية أعلى وأسفل الهيكل التنظيمي، وعدم إسهامه في زيادة الوعي الرقابي، فضلاً عن تدني مستوى الاتصال مع الأطراف الخارجية ذات العلاقة، ما يؤثر على قدرة الجامعات في تقييم مدى نظامية وقانونية وأخلاقية وكفاءة مختلف البرامج. هذا فضلاً عن تدني في مستوى المتابعة والتقييم لجودة أداء النظام الرقابي، بسبب تشتت مسؤوليات الرقابة والمتابعة على الجامعات من الجهات الرقابية العليا (المالية، الخدمة المدنية، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة) من جانب، وضعف عمليات التقييم والمتابعة الدورية والمستمرة من قبل رئاسة الجامعات، للوقوف على مدى صلاحية النظام الرقابي وفاعليته في تحقيق أهداف الجامعات من جانب آخر⁽¹⁰⁾. كما أجريت بحوثٌ علمية عدة على مستوى بيئات دولية أخرى، منها؛ بحث كان تحت عنوان "هل المراجعة الداخلية تعزز الحوكمة في الجامعات العامة الاسترالية" استهدف التحقق من ما إذا كانت المراجعة الداخلية وعمليات الرقابة موظفة على نحو فعال بالجامعات العامة الاسترالية. حيث اظهرت النتائج بأن غالبية مكاتب المراجعة الداخلية الجامعية لا تستند إلى متطلبات إلزامية تلزمها بالعمل وفق معايير المهنة أو تشريعات حكومية⁽¹¹⁾. وفي بحث آخر، استهدف استكشاف واقع المراجعة الداخلية في الجامعات الإيطالية من خلال البحث في مدى تبني آليات المراجعة الداخلية وخصائصها ومدى تنوع خدماتها في القطاع العام. من خلال تصميم استبانة إلكترونية أرسلت عبر البريد الإلكتروني إلى كافة مدراء الإدارات بالجامعات الإيطالية لمحاولة التعرف على مدى وجود وحدات للمراجعة الداخلية في هياكلها التنظيمية، وعلى خصائص

تلك الوحدات (إن وجدت)، وتقاريرها الدورية وواقع الاستعانة بها. إذ أظهرت النتائج أن الجامعات الإيطالية لها وحدات للمراجعة الداخلية، وإن تأسيس وحدات للمراجعة الداخلية بالجامعات في العموم يعد أمراً مستحدثاً، وأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الجامعة وموقعها الجغرافي وتأسيس وحدات للمراجعة الداخلية بها. كما أظهرت النتائج وجود تنظيم هرمي لوحدات المراجعة الداخلية بالهيكل التنظيمية لتلك الجامعات، وأن الجامعات ذات الإمكانيات المالية والاقتصادية الكبيرة يتوفر بها كادر مؤهل للمراجعة الداخلية مقارنة بغيرها من الجامعات الصغيرة. كما أن خدمات المراجعة الداخلية تتنوع من مراجعة مالية إلى مراجعة كفاءة العمليات التشغيلية (أي مراجعة أداء العملية التعليمية والمشتريات والموارد البشرية والبحث العلمي... إلخ) إلى مراجعة الالتزام بالقوانين والسياسات والإجراءات⁽¹²⁾. كما استهدف بحث تحت عنوان "المراجعون الداخليون ودورهم في مؤسسات التعليم العالي بماليزيا"، التعرف على مدى وجود وظيفة للمراجعة الداخلية بمؤسسات التعليم العالي في ماليزيا، هذا فضلاً عن محاولة استقصاء آراء إدارة تلك المؤسسات تجاه دور ومجال المراجعة الداخلية بمؤسساتهم في ضوء التعميمات المالية الحكومية أو إرشادات المعهد الدولي للمراجعين الداخليين. حيث حددت العينة في (17) جامعة عامة و(49) خاصة. وقد أظهرت النتائج؛ بأن عدداً كبيراً من الجامعات الخاصة بماليزيا لا يوجد بها وظيفة للمراجعة الداخلية، وأن الإدارة سواء بالجامعات العامة أو الخاصة لها نفس التصور حول دور ومجال المراجعة الداخلية⁽¹³⁾. وفي بحث آخر، تحت عنوان "مراجعة العمليات التشغيلية في الكليات المستقلة والجامعات الأمريكية" استهدف اختبار فرضيتين: الأولى كانت حول ما إذا كان "مجال مراجعة العمليات التشغيلية يختلف في مؤسسات القطاع العام عن مؤسسات القطاع الخاص"، أما الثانية فكانت حول ما إذا كان "يختلف الاهتمام بنطاق المراجعة بين المراجعين العاملين بالقطاع الخاص عن المراجعين العاملين بالقطاع العام". حيث أظهرت النتائج، أن معظم الكليات والجامعات تطبق المراجعة التشغيلية بشكل محدود، وأنه لا توجد اختلافات جوهرية في مجال المراجعة التشغيلية بين القطاعين، ولا توجد اختلافات جوهرية في الاهتمام بنطاق المراجعة بين المراجعين في كلا القطاعين⁽¹⁴⁾.

التعقيب على أدبيات البحث:

من خلال مراجعة أدبيات البحث وبخاصة تلك التي تناولت دور المراجعة الداخلية في الجامعات، أتضح أن جُلّها حاول استكشاف مدى توفر وحدات تنظيمية للمراجعة الداخلية من عدمه، وقياس مدى التزام تلك الوحدات بمعايير المعهد الدولي للمراجعين الداخليين في مجالاتها التقليدية (المحاسبية والمالية)، والقليل منها ذهب إلى بحث واقع إسهامها في تعزيز الحوكمة، وبهذا لم تنطرق معظمها بشكل محدد لبحث مدى كفاية الإطار التشريعي المنظم لها في مؤسسات التعليم العالي سواءً في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية أو في ضوء تجارب بعض الجامعات العالمية بهذا الشأن، ومع إخفاق الباحث في الوصول إلى

أي أدبيات سابقة ذات علاقة في البيئة المحلية، إلا أن ما هو متاح منها تناول آليات ضبط الأداء المالي والإداري للجامعات، والذي خلص معظمها إلى أن الجامعات الليبية تعاني وضعاً إدارياً ومالياً وأكاديمياً صعباً للغاية، ومن هنا جاءت فكرة البحث لسد الفجوة العلمية التي أغفلتها الأدبيات السابقة وبخاصة في البيئة المحلية التي تمثلت في محاولة تقديم قراءة ناقدة تحليلية لمدى كفاية التشريعات المنظمة لدور المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية العامة في ضوء ما تتطلبه المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وتجارب بعض الجامعات العالمية المعتمدة حكومياً، كنقطة انطلاق أساسية نحو تطوير دور المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية، من خلال الوقوف على أوجه القصور به وما يتطلبه من علاجاً تشريعياً، قبل البحث في واقع التطبيق ومؤثراته.

مشكلة البحث: Research Problem

بالنظر لأهمية دور الجامعات في خدمة المجتمع والتنمية، وأهمية ضبط أدائها الأكاديمي والإداري والمالي وتحسينه وتطويره للقيام بدورها على أكمل وجه. هذا فضلاً على ما اتفقت عليه أدبيات البحث السابقة وبخاصة في البيئة المحلية، من أن الجامعات الليبية العامة في أغلبها تعاني وضعاً أكاديمياً وإدارياً ومالياً صعباً للغاية، وبأن للمراجعة الداخلية دوراً مهماً في علاجه وتحسينه وتطويره طالما توافرت لها المقومات الضرورية وعلى رأسها ميثاق مكتوب يوضح أهدافها وسلطاتها ومسؤولياتها بشكل كافٍ مستمد من معاييرها المهنية. الأمر الذي دفع بالباحث لطرح تساؤلاته عن دور وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية العامة وفقاً للتشريعات الجامعية النافذة في ضوء ما تتطلبه المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية وتجارب الجامعات العالمية بهذا الشأن، وذلك على النحو الآتي:

هل تختص مكاتب المراجعة الداخلية بالجامعات الليبية العامة وفقاً للتشريعات النافذة بتقويم فعالية عمليات الحوكمة وعمليات إدارة المخاطر ومدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالجامعة؟
وبهذا تم تقسيم السؤال أعلاه إلى ما يلي:

1. هل تختص مكاتب المراجعة الداخلية بالجامعات الليبية العامة وفقاً للتشريعات النافذة بتقويم فعالية عمليات الحوكمة؟
2. هل تختص مكاتب المراجعة الداخلية بالجامعات الليبية العامة وفقاً للتشريعات النافذة بتقويم فعالية عمليات إدارة المخاطر؟
3. هل تختص مكاتب المراجعة الداخلية بالجامعات الليبية العامة وفقاً للتشريعات النافذة بتقويم مدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية؟

أهداف البحث: Purposes of The Research

1. التعرف على دور مكاتب المراجعة الداخلية بالجامعات الليبية العامة في تقويم فعالية عمليات الحوكمة.
2. التعرف على دور مكاتب المراجعة الداخلية بالجامعات الليبية العامة في تقويم فعالية عمليات إدارة المخاطر.
3. التعرف على دور مكاتب المراجعة الداخلية بالجامعات الليبية العامة في تقويم مدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

أهمية البحث: Significance of The Research

تتبع من الآثار المترتبة على تسليط الضوء على دور المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية العامة وفقاً للتشريعات النافذة، لتقرير مدى الحاجة إلى تطويره استناداً إلى ما تتطلبه المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية وتجارب تطبيق المراجعة الداخلية في بعض الجامعات العالمية المعتمدة من طرف وزارة التعليم الليبية بنص القرار رقم (63) لسنة 2018. لما لذلك من آثارٍ إيجابية على إمكانية تطوير وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية العامة بشكل يسهم بفعالية أكثر في ضبط أدائها الأكاديمي والإداري والمالي من خلال أسلوب منهجي منظم في تقييم فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر التي تواجهها وكفاية وفعالية ضوابط الرقابة الداخلية بها، مما سيساعدها دون أدنى شك على تحقيق أهدافها وفق رؤيتها وإيصال رسالتها المحددة للمجتمع على أكمل وجه.

منهجية البحث: Research Methodology

لقد أتبع في البحث الحالي، المنهج الوصفي لتلخيص ووصف البيانات المجمعة ذات العلاقة بدور المراجعة الداخلية في الجامعات، وذلك من خلال خطوتين: شملت الأولى استقراء ما كتب في الأدب المحاسبي حول المراجعة الداخلية وأهدافها وبنائها التنظيمي، هذا فضلاً عن مفهوم الجامعات التعليمية ودورها في تحقيق متطلبات التنمية بالمجتمع. وشملت الخطوة الثانية القيام بقراءة ناقدة تحليلية للتشريعات الليبية النازمة للمراجعة الداخلية في الجامعات العامة بغرض استنباط الدليل من ثنايا التشريعات محل الاستنباط على طبيعة وحدثة الدور المناط بالمراجعة الداخلية في الجامعات الليبية... في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وتجارب الجامعات العالمية في هذا المجال.

حدود البحث: Limitations of the Research

اقتصر البحث موضوعياً على وصف دور المراجعة الداخلية في تقديم خدمات التوكيد دون التطرق لدورها في تقديم خدمات النصح والإرشاد وتقديم التوصيات. كما اقتصر على تحليل اللائحة (22) لسنة

2008 بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، حول اختصاصات مكتب المراجعة الداخلية بالجامعات الليبية العامة.

كما تم، الاطلاع على المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (النسخة المعدلة المطبقة اعتباراً من بداية عام 2017) وتجارب تطبيق المراجعة الداخلية في عدة جامعات عالمية من بين الجامعات المعتمدة بقرار السيد/ وزير التعليم الليبي بحكومة الوفاق الوطني رقم (63) لسنة 2018.

الإطار النظري للبحث: Theoretical Framework

الجامعة - مفهومها وأهدافها:-

أولاً- مفهوم الجامعة: هي مؤسسة علمية مستقلة أكاديمياً وإدارياً ومالياً، تؤهل الكوادر والكفاءات الفنية المتخصصة في مختلف فروع العلم والمعرفة وتسهم في وضع وتنفيذ خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية وتشارك في خلق بيئة داعمة لتحسن نوعية الحياة في المجتمع.

ثانياً- أهداف الجامعة: بحسب المادة (1) من القرار رقم (22) لسنة 2008⁽¹⁵⁾: تتمثل في ما يلي:

1- تحقيق التقدم في مجالات العلم والتقنية والفكر والفن وفي مجال العمل، لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية وتطويرها، وإنماء الحضارة الإنسانية، وتوسيع آفاق المعرفة البشرية، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية...

2- إعداد المختصين في مختلف فروع العلم والمعرفة والإنتاج وتأهيلهم... حتى يواكب المجتمع تقدم العلم والتقنية والحضارة العالمية.

3- النهوض والمشاركة بالبحوث العلمية والدراسات المختلفة التي تسهم في التقدم العلمي والتقني...

4- تطوير وسائل وأساليب البحث العلمي والتعليمي...

5- الاهتمام باللغة العربية وآدابها والتأكيد على استعمالها في كافة فروع العلم والمعرفة.

6- القيام بأعمال الخبرة وتقديم الاستشارات العلمية للهيئات والمؤسسات والأجهزة والمصالح والشركات المختلفة.

7- الرقي بالآداب والأخلاق وتطوير العلوم والفنون.

المراجعة الداخلية - مفهومها ومعاييرها المهنية:

تعريف المراجعة الداخلية: عرفت المراجعة الداخلية على أنها "نشاط مستقل يقدم تأكيداً موضوعياً، وهو نشاط استشاري صمم لإضافة قيمة ولتحسين عمليات المؤسسة، إذ تساعد على تحقيق أهدافها من خلال الضبط والتنظيم، لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة وعمليات الحوكمة."⁽¹⁶⁾

ويلاحظ من التعريف السابق، أنه أخذ المفهوم الواسع للمراجعة، بحيث لم يعد مقيد بالمعنى التقليدي الذي اقتصر على فحص وتقييم مدى سير العمل وفقاً للأنظمة الموضوعية، وإنما أصبح يتسم بطابع استشاري لمساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها وإضافة قيمة إلى عملياتها. وفي هذا أصدر معهد المراجعين الداخليين خلال شهر نوفمبر (2015) تقريراً باسم "الوفاء بالوعد (CBOK) - الهيكل المعرفي العام لقياس قيمة وأداء المراجعة الداخلية." تناول التقرير مفهوم إضافة القيمة التي تكون من ثلاثة عناصر رئيسية وهي (17):

التوكيد: تقديم التوكيد حول ما يتعلق بكل من الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المؤسسة.
الموضوعية: التزام المراجعة الداخلية بالنزاهة والمساءلة حيث يتم من خلالها تقديم قيمة للإدارة العليا بشكل موضوعي مستقل للإرشاد والنصح.
البصيرة: المراجعة الداخلية مُحفِز لتحسين فعالية وكفاءة المؤسسة من خلال تقديم رؤية وتوصيات تستند إلى تحليل وتقييم كل من البيانات والعمليات.

المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية: (18)

1- معايير الصفات

المعيار رقم (1000) الهدف والصلاحية، والمسؤولية: يجب تحديد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط المراجعة الداخلية تحديداً رسمياً ضمن ميثاق المراجعة الداخلية، بما يتماشى مع رسالة المراجعة الداخلية ومع العناصر الإلزامية من الإطار المهني الدولي لممارسة المراجعة الداخلية (المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، ومبادئ أخلاقيات المهنة، والمعايير، وتعريف المراجعة الداخلية).
المعيار رقم (1100) الاستقلالية والموضوعية: يجب أن يكون نشاط المراجعة الداخلية مستقلاً، ويجب على المراجعين الداخليين أداء أعمالهم بموضوعية.

المعيار رقم (1110) الاستقلالية التنظيمية: تتحقق الاستقلالية التنظيمية فعلياً حين يكون الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية تابعا من الناحية الوظيفية لمجلس الإدارة. من أمثلة تلك التبعية الوظيفية لمجلس الإدارة قيام مجلس الإدارة بما يلي:

- المصادقة على ميثاق المراجعة.
- المصادقة على خطة المراجعة الداخلية المبنية على أساس تقييم المخاطر.
- المصادقة على موازنة المراجعة الداخلية وخطة الموارد الخاصة به.
- تلقّي التبليغات والتقارير من الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية بشأن أداء نشاط المراجعة الداخلية فيما يتعلق بالخطة الموضوعية له وغير ذلك من المسائل الأخرى.
- المصادقة على القرارات المتعلقة بتعيين وعزل الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية.
- المصادقة على راتب ومكافآت الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية.

- طلب المعلومات المناسبة من الإدارة والرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية لتحديد ما إذا كانت هناك أي قيود غير ملائمة على موارد نشاط المراجعة الداخلية أو على نطاق عمله.
- المعيار رقم (1111) التفاعل المباشر مع المجلس:** يجب أن يتواصل الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية ويتفاعل بصورة مباشرة مع مجلس الإدارة.
- المعيار رقم (1112) أدوار الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية غير المتعلقة بالمراجعة الداخلية:** يصنف هذا المعيار الجديد الحاجة إلى وجود الضمانات المناسبة عندما يتولى الرؤساء التنفيذيون للحد من التأثير على الاستقلالية أو الموضوعية. المُقيّمون الخارجيون يتطلب منهم التحقق من أن أعضاء لجنة المراجعة يراقبون استقلالية الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية، والحصول على تأكيد بشأن (المهام الأخرى غير مهام المراجعة الداخلية) ذات العلاقة في مجالات المسؤوليات التي تتجاوز المراجعة الداخلية.
- المعيار رقم (1120) الموضوعية الفردية:** يجب أن يتصف المراجعون الداخليون بالنزاهة وعدم التحيز، وأن يجتنبوا أي تضارب في المصالح.
- المعيار رقم (1200) المهارة والعناية اللازمة:** يجب إنجاز مهمّات المراجعة الداخلية بمهارة ومع توخي العناية المهنية اللازمة.
- المعيار رقم (1230) التطوير المهني المستمر:** يجب على المراجعين الداخليين تعزيز معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التطوير المهني المستمر.
- المعيار رقم (1300) برنامج ضمان وتحسين الجودة:** ينص التفسير المُعدّل على أن برنامج ضمان وتحسين الجودة ينبغي أن يكون مُصمّمًا لتمكين تقييم فيما إذا كانت إدارة المراجعة الداخلية تلتزم بالمعايير فحسب بالإضافة إلى أن المراجعين الداخليين يلتزمون بقواعد السلوك المهني. كما تضمن مسؤولية إضافية للرئيس التنفيذي للمراجعة بتشجيع إشراف المجلس على برنامج ضمان وتحسين الجودة.

2- معايير الأداء

- المعيار رقم (2000) إدارة نشاط المراجعة الداخلية:** يتولى الرئيس التنفيذي للمراجعة مسؤولية إدارة المراجعة الداخلية بفعالية من خلال الأخذ بعين الاعتبار بشكل دائم الاتجاهات وغيرها من القضايا المستجدة التي تؤثر على تنظيمها وبالتالي إضافة قيمة للمؤسسة وأصحاب المصلحة. إدارة المراجعة الداخلية تُضيف قيمة للمؤسسة وأصحاب مصلحتها عندما تأخذ بعين الاعتبار استراتيجيات الشركة وأهدافها ومخاطرها وتسعى جاهدة لتقديم سبل لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة وتوفير التوكيد الملائم بموضوعية.

المعيار رقم (2100) طبيعة العمل: يجب أن تقوم المراجعة الداخلية بتقييم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة والإسهام في تحسينها وذلك من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم وقائم على المخاطر، وتتغرز أهمية ومصداقية المراجعة الداخلية عندما يتمتع المراجعون بالإستباقية وعندما تعطي تقييماتهم رؤى جديدة وتأخذ الآثار المستقبلية في الاعتبار.

المعيار رقم (2110) الحوكمة: يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم عمليات الحوكمة في المؤسسة واقتراح التوصيات المناسبة لتحسين أساليب الحوكمة في المؤسسة بما يكفل تحقيق الأهداف التالية:

- اتخاذ قرارات استراتيجية وتشغيلية.
- الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة.
- تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المؤسسة.
- ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى المؤسسة ككل.
- إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة الى الجهات المناسبة في المؤسسة.
- تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات بين مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين والداخليين ومقدمي خدمات التأكيد الآخرين والإدارة.

المعيار رقم (2120) إدارة المخاطر: يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها، من خلال تقييم الآتي:

- أهداف المؤسسة تساند وتتفق مع مهمة المؤسسة.
- المخاطر الهامة يتمّ تحديدها وتقييمها.
- يتم اختيار الاستجابة المناسبة للمخاطر بحيث يكون مستوى المخاطر في انسجام مع قابلية المؤسسة للمخاطر.
- يتم النقاط المعلومات المتعلقة بالمخاطر والإبلاغ عنها في الوقت المناسب عبر المؤسسة، لتمكين الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة من القيام بمسؤولياتهم.
- ولدعم هذا التقييم يمكن لنشاط المراجعة الداخلية أن يجمع المعلومات أثناء مهام المراجعة المتعددة. وتوفر نتائج هذه المهام، عند النظر إليها معاً، فهما لعمليات إدارة المخاطر في المؤسسة ومدى فعاليتها. وتتم مراقبة عمليات إدارة المخاطر من خلال الأنشطة الإدارية المستمرة، أو من خلال تنفيذ تقييمات منفصلة، أو كليهما.

المعيار رقم (2130) الرقابة: يجب أن يساعد نشاط المراجعة الداخلية المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها، والدفع لتحسينها المستمر.

المعيار رقم (2200) تخطيط مهمة المراجعة الداخلية: يجب أن يقوم المراجعون الداخليون بوضع وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام المراجعة، تتضمن أهداف المهمة، ونطاقها، وتوقيتها، والموارد

المخصصة لها، ويجب أن تأخذ الخطة في الاعتبار استراتيجيات وأهداف ومخاطر المؤسسة ذات الصلة بالمهمة.

المعيار رقم (2300) تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية: يجب أن يقوم المراجعون الداخليون بتحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية اللازمة لتحقيق أهداف مهمة المراجعة.

المعيار رقم (2400) تبليغ النتائج: يجب على المراجعين الداخليين تبليغ نتائج مهام المراجعة. المعيار رقم (2500) مراقبة سير العمل: يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية بوضع نظام لمراقبة ما يتخذ من أفعال إزاء النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة، وأن يحافظ على هذا النظام.

المعيار رقم (2600) التبليغ عن قبول المخاطر: عندما يخلص الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية إلى أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول بالنسبة للمؤسسة، فإنه يجب على الرئيس التنفيذي المراجعة الداخلية أن يناقش الأمر مع الإدارة العليا. وإذا ما ارتأى الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية أن المسألة لم تُحل، فإنه يجب عليه تبليغ المسألة إلى مجلس الإدارة.

تجارب تطبيق المراجعة الداخلية في الجامعات العالمية:

1. تجربة جامعة ولاية Ohio الأمريكية⁽¹⁹⁾:

الرؤية: المراجعة الداخلية مورد ذي قيمة للأنشطة الرقابية والتشغيلية والمالية في الجامعة. الرسالة: المراجعة الداخلية تعد بمثابة شريك عمل ومستشار مستقل لإدارة جامعة أوهايو ولمجلس أمنائها، حيث يقدم المراجعون الداخليون عمليات مراجعة مهنية وعمليات تقييم يمكن الاعتماد عليها وتوصيات ذات قيمة لأجل إنجاز فعال وكفوء لأهداف الجامعة المالية والتشغيلية.

الهدف: مساعدة الجامعة على تحقيق أهدافها من خلال أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

الدور: يقوم مجلس أمناء جامعة أوهايو بتحديد دور مكتب المراجعة الداخلية بالجامعة على النحو الآتي:

- إعداد تقرير يرفع مباشرة للرئيس عن الهدف من التعليمات اليومية المطلوبة من قبل المكتب لتضمين مجال المراجعة وجدولة موازنتها واهتمامات الكادر الوظيفي للمكتب.
- إعداد تقرير يرفع مباشرة لرئيس لجنة المراجعة بالجامعة عن الغرض من التوجيهات المطلوبة من المكتب في تنفيذ خطته التشغيلية والدفاع عنها والصلاحيات الممنوحة له والجوانب الأخلاقية.
- يمنح مدير مكتب المراجعة الداخلية صلاحية الاتصال بمجلس أمناء الجامعة حول أي مسألة يراها ضرورية لتحقيق أهداف عملية المراجعة.

المهنية: تعتمد المراجعة الداخلية على سياسات الجامعة وإجراءاتها والدليل الإلزامي للمعهد الدولي للمراجعين الداخليين، الذي يتضمن تعريف المراجعة الداخلية وقواعدها الأخلاقية ومعاييرها المهنية.

السلطة: مدير مكتب المراجعة الداخلية مخول بالإشراف على برنامج للمراجعة يعتمد على تقدير المخاطر بشكل واسع وشامل، حيث يمنح المجلس كامل الصلاحيات للمكتب للوصول إلى كافة مستندات الجامعة في أي صيغة كانت، ونشاطاتها وممتلكاتها الطبيعية والأشخاص المسؤولين عنها. ولمدير مكتب المراجعة الداخلية إبلاغ لجنة المراجعة عن أي قيود تمنع ذلك الوصول أو تحد منه.

المسؤولية: المراجعون الداخليون لا يتحملون أية مسؤولية مباشرة أو سلطة عن أي أنشطة وعمليات تشغيلية تخضع لمراجعتهم. حيث تمثل المراجعة الداخلية رقابة الإدارة التي تهدف لقياس وتقييم فعالية ضوابط الرقابة الأخرى. والإدارة لا تملك حق التدخل في تخفيف عبء مسؤوليات مكتب المراجعة الداخلية المحددة له وفق لائحة المراجعة الداخلية المعتمدة بالجامعة.

المجال: يشمل مجال المراجعة الداخلية بالجامعة فحص واختبار فعالية وكفاية نظام الرقابة الداخلية، وجودة أداء المسؤوليات المحددة فيها. ويتضمن؛ التحقق من موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية ووسائل تحديدها وقياسها وتبويبها والتقرير عنها، والاطلاع على الأنظمة المتبعة لضمان الإلتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والتعليمات النافذة، والإطلاع على وسائل الحماية المادية لأصول الجامعة وتقييم مدى فعاليتها، ومراجعة وتقييم مدى كفاءة واقتصادية مواردها المستخدمة، ومراجعة البرامج والعمليات، للتحقق ما إذا كانت النتائج متسقة مع الأهداف والغايات المحددة، وتنفيذ البرامج والعمليات كما هو مخطط لها، وتقديم التوصيات اللازمة لإجراء عمليات التحسين، والمساعدة في مكافحة الغش من خلال اختبار وتقييم كفاية وفعالية الرقابة بشكل يكافئ حجم المخاطر المحتملة للغش في عمليات الجامعة ودوائرها المتعددة، وأداء عمليات مراجعة خاصة بحسب طلب إدارة الجامعة ومجلس أمنائها، وتقديم الاستشارات المهنية حول الرقابة الداخلية بالجامعة.

المساءلة: بالتوافق مع قانون جامعة أوهايو وقانون الاجتماعات المفتوحة، ينبغي على مدير مكتب المراجعة الداخلية في الحد الأدنى حضور اجتماع من اجتماعات مجلس أمناء الجامعة في دورة انعقادها العادية، واجتماع مع مسؤولي إدارة الجامعة على الأقل مرة في السنة. كما ينبغي عليه الاجتماع مع رئيس الجامعة بشكل منتظم لمناقشة؛ خطط المراجعة الداخلية للسنة القادمة ومجالات اهتمامها في السنوات السابقة، وتقارير المراجعة، والإبلاغ عن الوقت المناسب لإتمام عملية المراجعة، والعلاقة مع المراجع الخارجي، والقيود الموضوعية من قبل مدراء الجامعة على عمل مكتب المراجعة الداخلية.

2. تجربة جامعة ولاية Colorado الأمريكية (20):

هدف المراجعة الداخلية بالجامعة: يتمثل في تقديم توكيد موضوعي وخدمات استشارية مصممة لتحسين عمليات الجامعة وإضافة قيمة عليها.

المهام: تحسين القيمة من خلال تقديم توكيد موضوعي مبني على المخاطر لمساعدة الجامعة على إنجاز أهدافها بواسطة مدخل منهجي منضبط، لتحسين عملياتها في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة.

المعايير: تعتمد المراجعة الداخلية في الجامعة على الدليل الإلزامي للمعهد الدولي للمراجعين الداخليين، الذي يتضمن تعريف المراجعة الداخلية وقواعدها الأخلاقية ومعاييرها المهنية، بالإضافة إلى المعايير الإلزامية لإطار توكيد تقانة المعلومات (ITAF) هذا فضلاً عن سياسة الجامعة وقواعدها الأخلاقية.

الصلاحيات: لمدير المراجعة الداخلية حرية الوصول والتفاعل مباشرة مع مستشار الجامعة ولجنة المالية والمراجعة بها، وعقد الاجتماعات بالخصوص. كما للجنة المالية والمراجعة حق منح مدير المراجعة الداخلية حرية الوصول إلى كافة الوظائف والسجلات والممتلكات وأنظمة المعلومات والمستشارين والمقاولين والموظفين الذين لديهم علاقة بمهام تنفيذية خاضعة للمساءلة، منها حماية السجلات.

الاستقلالية والموضوعية: ينبغي على مدير المراجعة الداخلية أن يضمن ابتعاده عن كافة الظروف التي تهدد قدرة المراجعين على الإيفاء بمسؤولياتهم بأسلوب غير متحيز في كل ما يتعلق بعملية المراجعة.

مجال أنشطة المراجعة الداخلية: القيام بعملية تقييم مستقلة حول مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية على كافة أنشطة الجامعة؛ مثل: ما إذا كانت المخاطر بالجامعة تُدار على نحو ملائم، والمعلومات المالية والإدارية والتشغيلية دقيقة ويمكن الوثوق بها وتتصف بالوقتية، والموظفون يعملون وفق السياسات المرسومة والمعايير والقوانين والتعليمات النافذة، والموارد تستخدم بأسلوب اقتصادي وكفوء وتتوافر لها الحماية بشكل مقبول...إلخ.

المسؤولية: تعد خطة للمراجعة سنوياً على الأقل تبنى على المخاطر تقدم للإدارة العليا ولجنة المالية والمراجعة، حيث يتم التواصل معهما حول أي قيود مصاحبة قد تؤثر على تنفيذ الخطة، والتأكيد على التمسك بسياسات وإجراءات نظام الجامعة وسلوكياتها في عملية المراجعة طالما لا تتعارض مع معايير ومواثيق المراجعة الداخلية وقواعدها الأخلاقية...إلخ.

3. تجربة جامعة Birmingham البريطانية (21):

الدور: يعد مكتب المراجعة الداخلية مسؤول عن إجراء تقييم موضوعي ومستقل لكافة أنشطة الجامعة التي تمول من موازنتها سواءً أكانت مالية أم غير مالية. على أن يقدم خدماته لكافة مستويات الإدارة، ويرفع

تقرير لرئيس ومجلس الجامعة، حول ترتيبات إدارة المخاطر وعن الرقابة والحوكمة بها وعن إنتاج البيانات وتقديمها للجهات العامة بالدولة.

المجال: كافة أنشطة الجامعة التي تمول من موازنتها ولها على الأخص (تقويم مدى كفاية ضوابط الرقابة على الأنشطة في كافة المجالات بالجامعة، لضمان الكفاية والفعالية والاقتصادية لها. بمعنى كافة الأنشطة والأنظمة التي ستكون في دائرة تقديرات مخاطر المراجعة سواء تشغيلية أو أكاديمية، وهذه الأخيرة مقتصرة على إبداء رأي في مدى توافر أنظمة كافية لإدارة العملية التعليمية والتدريسية والبحث العلمي. فمثلاً: يقتصر دور المراجعة الداخلية على تقديم تأكيد بأن نظام الامتحانات يسير على نحو فعال في تحقيق أهدافه ولكن ليس لها إعطاء أحكام أكاديمية عنه. وكذلك للمراجعة الداخلية أن تقدم تأكيد على ما إذا تم استيفاء شروط منح أو تخصيص منحة بحثية وليس لها تقرير من يستحق المنحة من البحوث من عدمه. كما أنه ليس من اختصاصها البحث عن مدى ملاءمة سياسة صنع القرارات بالجامعة. كما قد يتم تكليف فريق المراجعة الداخلية من طرف رئيس أو مجلس الجامعة لتقديم عمليات مراجعة خاصة بشرط أن لا تؤثر على استقلاليتها ومصداقيتها.

المسؤوليات: تعتمد المراجعة الداخلية في تقديم توكيدها على سلطة واستراتيجية عمل مجلس الجامعة وبناءً على توجيهات لجنة المراجعة بالجامعة في متابعة وإثبات مدى إنجاز الأهداف التنظيمية للجامعة، وفي تحديد وتقييم مدى إدارة المخاطر المرتبطة بالأهداف التنظيمية، وفي تقديم التوصيات حول تقويم وصياغة السياسات المتعلقة بمسؤوليات رئيس الجامعة، وفي تقويم مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات والسياسات المرسومة بها، وفي التحقق من مدى سلامة وموثوقية المعلومات المالية وغير المالية المقدمة للإدارة والمساهمين، وفي التحقق من مدى فعالية ضوابط الرقابة على عملية إنتاج البيانات بالجامعة.

4. تجربة جامعة الإمارات العربية المتحدة⁽²²⁾:

الرؤية والرسالة: المساهمة المستمرة في تحقيق أهداف الجامعة وحماية قيمها من خلال تنفيذ نشاط المراجعة الداخلية بشكل ريادي ومبتكر. وتعزيز وحماية قيم الجامعة من خلال توفير التأكيد المعقول والمشورة والبصيرة بشكل موضوعي واستباقي مستند إلى المخاطر.

الأهداف الاستراتيجية لمكتب المراجعة الداخلية:

1. تعزيز تطبيق الإجراءات الرقابية في الجوانب المالية والتشغيلية والإدارية بشكل موضوعي ومستقل.
2. تطوير القدرات والمهارات المهنية لممارسة المراجعة الداخلية والامتثال لمبادئ أخلاقيات وقواعد السلوك المهني.
3. الاشتراك في تطوير أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الجامعة تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية.
4. تعزيز دور مكتب المراجعة الداخلية في نقل المعارف، والمهارات لخدمة المجتمع.

استقلالية المراجعة الداخلية: للمكتب الاستقلالية التامة غير المقيدة التي تمكنه من إنجاز أعماله بموضوعية. ولإدارة العليا الدور الداعم للتحقق من استقلالية المكتب من خلال الهيكل التنظيمي، وتحديد نطاق عمله وخطته السنوية... بما يتفق مع المعايير الدولية للمراجعة الداخلية (معياري رقم 1100).
نطاق عمل مكتب المراجعة الداخلية: يتولى المكتب "وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة الداخلية معيار رقم 1000 الغرض والسلطة والمسؤولية" أعمال المراجعة الداخلية في الجامعة، كما يشتمل نطاق عمل المراجعة الداخلية على العديد من خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية وذلك كما يلي:

1. تدقيق الالتزام: حيث يستهدف مراجعة بعض الأنشطة المالية أو التشغيلية للجامعة بغرض تحديد مدى توافقها مع شروط وقواعد وأنظمة محددة. ومن مسؤوليات المراجعة الداخلية تحديد ما إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية كافية وفعالة. والتحقق من التزام الإدارات التي تتم المراجعة عليها بالمتطلبات التشريعية والأنظمة ذات العلاقة.

2. تقييم الأداء: يتمثل في مراجعة منهجية الأنشطة التشغيلية لدى الجامعة مقارنة بأهداف محددة. ويسمح هذا النوع من المراجعة بتقييم الأداء وتحديد الفرص بغرض التطوير.

3. مراجعة نظم تقنية المعلومات: الهدف منها مراجعة نقاط القوة والضعف وتحديد أوجه القصور بالسياسات الحالية للنظم المستخدمة، وذلك بغرض تقديم الاستشارات والتوصيات الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية لكل مستويات الإدارة.

مهام وواجبات مكتب المراجعة الداخلية:

- القيام بأعمال المراجعة الداخلية وفقاً للأسس والقواعد والمعايير المتعارف عليها قانونياً ومالياً وإدارياً للتحقق من مدى التزام الإدارات بتطبيق النظم واللوائح المالية والإدارية في الجامعة.
- إعداد الخطة السنوية للمراجعة بناءً على تقييم موضوعي لمخاطر الأنشطة والأعمال بالجامعة.
- القيام بدراسة التقارير المقدمة من الجهات الرقابية المختصة للتحقق من مدى التزام الإدارات بتطبيق كافة النظم واللوائح المالية والإدارية المعمول بها في الحكومة الاتحادية.
- تقديم تقرير شامل للإدارة العليا في الجامعة حول نتائج المراجعة ونتائج دراسة ومتابعة تقارير الجهات الرقابية الأخرى وتقييم كفاءة العمل في الإدارات وتقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة.
- التنسيق مع ديوان المحاسبة خلال مرحلة التخطيط ومتابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات الواردة في تقاريره مع الإدارات المختلفة.
- يقوم مكتب المراجعة الداخلية خلال أدائه لأعماله باتباع المعايير المهنية ومعايير أخلاقيات المهنة التي يصدرها معهد المراجعين الداخليين (IIA). وأية تغييرات ذات علاقة تصدر مستقبلاً.

5. تجربة جامعة الملك سعود (23):

- تختص إدارة المراجعة الداخلية بجامعة الملك سعود بما يلي:
- تقويم أنظمة الرقابة الداخلية بما في ذلك النظام المحاسبي للتحقق من صحتها وملاءمتها وتحديد جوانب الضعف فيها إن وجدت، واقتراح وسائل علاجها بما يكفل حماية موارد الجامعة.
 - التأكد من التزام الجامعة بالأنظمة واللوائح والإجراءات المالية والتحقق من كفايتها وملاءمتها.
 - تقويم مدى كفاية الخطط التنفيذية لوحدة الجامعة من حيث وضوح الصلاحيات والمسؤوليات وفصل الاختصاصات المتعارضة وغير ذلك من الجوانب التنظيمية.
 - تقويم مستوى إنجاز وحدات الجامعة لأهدافها الموضوعية وتحليل أسباب عدم تحقيقها إن وجد.
 - تحديد مواطن الضعف في استخدام الموارد المادية والبشرية، والمساهمة في معالجتها.
 - فحص سجلات المصروفات والإيرادات بعد إتمامها للتأكد من كونها صحيحة ونظامية.
 - فحص السجلات المحاسبية للتأكد من انتظام القيد وصحتها وسلامة التوجيه المحاسبي.
 - مراجعة العقود والاتفاقيات المبرمة مع الجهات الخارجية.
 - مراجعة أعمال الصناديق وفحص دفاترها والتحقق من أن الجرد قد تم وفقاً للقواعد المقررة.
 - مراجعة أعمال المستودعات وفحص دفاترها وسجلاتها ومستنداتها والتحقق من أن الجرد والتقييم وأساليب التخزين قد تمت وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة.
 - مراجعة التقارير المالية والحسابات الختامية والتأكد من دقتها ومدى موافقتها للأنظمة واللوائح.
 - تقديم المشورة عند بحث مشروع الموازنة التقديرية للجهة.
 - قيام الوحدة بالأعمال التي يكلفها بها معالي مدير الجامعة وذلك في مجال اختصاصاتها.
 - لا يتم الإخلال بأنواع المراجعات الأخرى المقررة نظاماً.

6. تجربة جامعة Malaya الماليزية (UM) (24):

توجد بجامعة (Malaya) وحدة للمراجعة الداخلية، تستهدف تقديم ضمان لنزاهة وسلامة مدى واسع من أنشطة الجامعة التشغيلية، كما تقوم بتقديم خدمات استشارية مهمة لإدارة الجامعة، وتختص حصراً بتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة بالجامعة في مجال المراجعة الإدارية، ومجال المراجعة المالية، ومجال مراجعة أنظمة تقانة (تكنولوجيا) المعلومات.

قراءة ناقدة تحليلية للتشريعات الناظمة لدور وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية في ضوء المعايير والتجارب الدولية.

في هذا الجزء، تم تقديم قراءة ناقدة تحليلية لدور مكاتب المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية وفقاً للتشريعات النافذة وفي ضوء ما توجبه المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وتجارب الجامعات العالمية، بغرض استنباط وتقديم إجابات مؤكدة على تساؤلات البحث بالخصوص، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: استعراض اختصاصات مكتب المراجعة الداخلية وفقاً للقرار رقم (22) لسنة 2008 م "بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي"⁽¹⁵⁾

جاء بالقرار المشار إليه أعلاه، في المادة (7) منه بشأن تقسيمات الهيكل التنظيمي للجامعات الليبية إلى وجود مكتب للمراجعة الداخلية، يختص وفقاً للمادة (19) من القرار بما يلي:

1. مراجعة المستندات قبل وبعد الصرف، والتثبت من سلامة الإجراءات المالية، والتأكد من مدى مطابقتها للتشريعات النافذة.
2. مراجعة تحصيل الإيرادات والتأكد من إيداعها في حساب الإيرادات الخاصة بالجامعة.
3. التأكد من تطبيق القوانين واللوائح المالية وإجراء الجرد على مختلف المخازن التابعة للجامعة.
4. الرد على ملاحظات واستفسارات جهاز الرقابة الشعبية سابقاً (ديوان المحاسبة حالياً) وإعداد التقارير عن نتائج المراجعة.
5. إعداد تقارير المتابعة الدورية والسنوية عن نشاط المكتب.

ثانياً: تحليل دور مكاتب المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية في ضوء المعايير والتجارب الدولية

ولتحليل هذا الدور تم الإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: هل تختص مكاتب المراجعة الداخلية بالجامعات الليبية وفقاً للتشريعات النافذة بتقديم توكيد حول فعالية عمليات الحوكمة؟ والجدول التالي يوضح الإجابة على هذا السؤال:

جدول رقم (1) دور المراجعة الداخلية في تقييم فعالية عمليات الحوكمة

ر.م	عمليات الحوكمة	المعايير الدولية للمراجعة الداخلية	تجارب الجامعات الدولية	القرار (22) لسنة 2008
1	الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة.	تقديم تأكيد حول مدى فعالية الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة.	تتوافق مع المعايير	لم تنص على ذلك
2	تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة داخل المؤسسة.	تقويم مستوى تصميم وتنفيذ وفعالية أهداف وبرامج وأنشطة المؤسسة المتعلقة بالقيم الأخلاقية.	تتوافق مع المعايير ما عدا الجامعات العربية	لم تنص على ذلك
3	تعزيز كفاية الخطة التنظيمية للمؤسسة من حيث وضوح السلطات والمسؤوليات وفصل الاختصاصات المتعارضة؟	تقديم تأكيد حول كفاية الخطة التنظيمية للمؤسسة من حيث وضوح السلطات والمسؤوليات وفصل الاختصاصات المتعارضة؟	تتوافق مع المعايير	لم تنص على ذلك
4	تعزيز التعاون بين الإدارات المكونة للهيكل التنظيمي للمؤسسة، وقدرتها على تبادل المعلومات بسهولة ويسر، بشكل يساعد على تحقيق الأهداف المخططة.	تقديم تأكيد حول مدى التعاون بين الإدارات المكونة للهيكل التنظيمي للمؤسسة، ومدى قدرتها على تبادل المعلومات بسهولة ويسر.	تتوافق مع المعايير ما عدا الجامعات العربية	لم تنص على ذلك
5	ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى المؤسسة ككل.	تقديم تأكيد حول مدى فعالية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى المؤسسة ككل.	تتوافق مع المعايير ما عدا الجامعات العربية	لم تنص على ذلك
6	إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة في المؤسسة.	تقديم تأكيد حول مستوى ودرجة إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة في المؤسسة.	تتوافق مع المعايير ما عدا الجامعات العربية	لم تنص على ذلك
7	تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات بين مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين والداخليين ومقدمي خدمات التأكيد الآخرين والإدارة.	تقديم تأكيد حول مدى تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات بين مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين والداخليين ومقدمي خدمات التأكيد الآخرين والإدارة.	تتوافق مع المعايير	لم تنص على ذلك
8	دعم ومساندة حوكمة تقنية المعلومات في المؤسسة لاستراتيجيات وأهداف المؤسسة.	تقديم ما إذا كانت حوكمة تقنية المعلومات في المؤسسة تُدعم وتساند استراتيجيات وأهداف المؤسسة.	تتوافق مع المعايير ما عدا الجامعات السعودية	لم تنص على ذلك

من الجدول رقم (1)، يتضح أن المادة (19) من القرار رقم (22) لسنة 2008 م. لم تُلزم مكتب المراجعة الداخلية بتقديم تأكيد حول تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في الجامعة، ولا تقييم مدى كفاءة الاتصال والتعاون بين الإدارات الموجودة بالهيكل التنظيمي للجامعة...". وفي الحقيقة، لم تكلف أي وحدة تنظيمية بالهيكل التنظيمي للجامعات الليبية، بالتحقق من مدى التعاون بين الإدارات المكونة للهيكل التنظيمي للجامعة، ومدى قدرتها على تبادل المعلومات المتاحة بسهولة ويسر. كما لم تشير المادة (19)

من القرار ذاته، إلى أي دور لمكتب المراجعة الداخلية في التحقق من مدى كفاية الهيكل التنظيمي للجامعة. ولا إلى تقديم توكيد حول دعم تقنية المعلومات في الجامعة لاستراتيجياتها وأهدافها. وبالتالي، يُعد كل ما ذكر سابقاً، قصوراً تشريعياً في دور المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية في مجال تقويم وتحسين عمليات الحوكمة إذا ما قورنت بما تتطلبه المعايير والتجارب الدولية.

السؤال الثاني: هل تختص مكاتب المراجعة الداخلية بالجامعات الليبية وفقاً للتشريعات النافذة بتقديم توكيد حول فعالية عمليات إدارة المخاطر؟ والجدول التالي يوضح الإجابة على هذا السؤال:

جدول رقم (2) دور المراجعة الداخلية في تقويم فعالية عمليات إدارة المخاطر

ر.م	إدارة المخاطر	المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية	تجارب الجامعات الدولية	اللائحة (22) لسنة 2008
1	تحديد ما إذا كانت أهداف المؤسسة تساند رسالتها وتسهم في تحقيقها.	تنص على تقديم توكيد حول ما إذا كان هناك ربط بين أهداف المؤسسة ومهامها وعملياتها التشغيلية بالرؤية الاستراتيجية العامة لها.	تتوافق مع المعايير ما عدا الجامعات العربية	لم تنص على ذلك
2	المخاطر الهامة يتم تحديدها وتقييمها، كتقويم مدى قدرة العاملين بالمؤسسة على حماية أصولها... الخ.	تنص على تقديم توكيد حول فعالية تحديد وتقييم المجالات التي تكون عرضة للمخاطر المرتفعة بالمؤسسة.	تتوافق مع المعايير	لم تنص على ذلك
3	تحديد ما إذا يتم اختيار الاستجابة المناسبة للمخاطر بشكل يكون مستوى المخاطر في انسجام مع قابلية المؤسسة للمخاطر.	تنص على تقديم توكيد حول ما إذا يتم اختيار الاستجابة المناسبة للمخاطر من طرف المؤسسة.	تتوافق مع المعايير	لم تنص على ذلك
4	تحديد ما إذا يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بالمخاطر والإبلاغ عنها في الوقت المناسب عبر المؤسسة، لتمكين الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة من القيام بمسؤولياتهم.	تنص على تقديم توكيد حول ما إذا يتم الحصول على المعلومات المتعلقة بالمخاطر والإبلاغ عنها في الوقت المناسب عبر المؤسسة، لتمكين الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة من القيام بمسؤولياتهم.	تتوافق مع المعايير	لم تنص بشكل صريح
5	تقييم احتمال حدوث عمليات احتيال بالمؤسسة وكيفية إدارة مخاطره.	تنص على تقديم توكيد حول عملية تقييم احتمال حدوث عمليات احتيال بالمؤسسة وكيفية إدارة مخاطره.	تتوافق مع المعايير	لم تنص على ذلك

يلاحظ من الجدول رقم (2)؛ أن المادة (19) من القرار رقم (22) لسنة 2008 م. لم تلزم مكتب المراجعة الداخلية بتقديم توكيد حول ما إذا كان هناك ربط بين أهداف الجامعة ومهامها وعملياتها التشغيلية بالرؤية الاستراتيجية العامة لها. كما لم تلزمها بتقديم توكيد حول فعالية تقييم المجالات التي تكون عرضة للمخاطر بالجامعة ومدى الاستجابة المناسبة لها من طرف الإدارة. ولا حول عملية تقييم احتمال حدوث

عمليات احتيال وكيفية إدارة مخاطره. وبالتالي يُعد كل ما ذكر سابقاً، قصوراً تشريعياً في دور مكتب المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية في مجال تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر إذا ما قورنت بما تتطلبه المعايير وتجارب الجامعات العالمية بالخصوص.

السؤال الثالث: هل تختص مكاتب المراجعة الداخلية بالجامعات الليبية وفقاً للتشريعات النافذة بتقديم توكيد حول كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية؟ والجدول التالي يوضح الإجابة على هذا السؤال:

جدول رقم (3) دور المراجعة الداخلية في تقييم مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية

ر.م	كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية	المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية	تجارب الجامعات الدولية	القرار رقم (22) لسنة 2008
1	تعزيز كفاية وفعالية بيئة الرقابة بالمؤسسة.	تنص على تقديم توكيد حول مدى كفاية وفعالية بيئة الرقابة بالمؤسسة.	تتوافق مع المعايير	لم تنص على ذلك
2	تصميم وتشغيل نظام للمعلومات المحاسبي يتمتع بالكفاية والفعالية في توفير البيانات والمعلومات لمختلف المستويات الإدارية في الوقت المناسب.	تنص على تقديم توكيد حول التحقق من مدى كفاية نظام المعلومات المحاسبي في توفير البيانات والمعلومات لمختلف المستويات الإدارية في الوقت المناسب.	تتوافق مع المعايير	لم تنص على ذلك
3	تعزيز كفاية وفعالية الأنشطة الرقابية في حماية أصول وممتلكات المؤسسة.	تنص على تقديم توكيد حول كفاية وفعالية الأنشطة الرقابية في حماية أصول وممتلكات المؤسسة.	تتوافق مع المعايير	فقط نصت على ضرورة إجراء الجرد على مختلف المخازن التابعة للجامعة.
4	التأكد من مدى التزام المؤسسة بالأنظمة واللوائح والتعليمات والإجراءات المالية والتحقق من مدى كفايتها وملائمتها.	تنص على تقديم توكيد حول مدى سلامة الإجراءات المالية في حدود المسؤوليات والصلاحيات المقررة.	تتوافق مع المعايير	مراجعة المستندات قبل وبعد الصرف، والتثبت من سلامة الإجراءات المالية، والتأكد من مطابقتها للتشريعات النافذة. والعمل على التأكد من تطبيق القوانين واللوائح المالية
5	التأكد من مدى التزام المؤسسة بالأنظمة واللوائح الإدارية والتحقق من مدى كفايتها وملائمتها.	تنص على تقديم توكيد حول التزام المؤسسة بالأنظمة واللوائح الإدارية والتحقق من مدى كفايتها وملائمتها.	تتوافق مع المعايير	لم تنص على ذلك
6	مراجعة العقود والاتفاقيات المبرمة التي تكون المؤسسة طرفاً فيها للتأكد من مدى التقيد بها.	مراجعة العقود والاتفاقيات المبرمة مع المؤسسة للتأكد من مدى التقيد بها.	تتوافق مع المعايير	إلا فيما يتصل بالشؤون المالية

يلاحظ من الجدول رقم (3)؛ أن المادة (19) من القرار رقم (22) لسنة 2008 م. لم تلزم مكتب المراجعة الداخلية بتقديم توكيد حول كفاية وفعالية بيئة الرقابة بالجامعة. كما لم تلزمه بتقديم توكيد حول التحقق من مدى كفاية نظام المعلومات في توفير البيانات الأساسية لمختلف المستويات الإدارية. هذا فضلاً

على أن القرار المعني، لم يلزم مكتب المراجعة الداخلية بتقديم تأكيد حول مدى سلامة الإجراءات الإدارية في حدود المسؤوليات والصلاحيات المقررة قانوناً. بينما أُلزم وحدة تنظيمية أخرى تحت مسمى "مكتب التخطيط والمتابعة" بمتابعة سلامة الإجراءات الإدارية في الجامعة. وإن مكتب المراجعة الداخلية، مُلزم بالتأكد فقط من تطبيق القوانين واللوائح المالية، فهو بهذا لا يقوم بالتحقق من مدى التزام إدارة الجامعة ودوائرها المختلفة بالمتطلبات غير المالية في لوائح التعليم العالي سواء اللائحة (501) لعام 2010 "بشأن تنظيم التعليم العالي" أو القرار رقم (94) لسنة 2011 "بشأن لائحة تنظيم أوضاع المعيدين بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي". وبالتالي يُعد كل ما سبق ذكره، قصوراً تشريعياً في دور مكاتب المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية في مجال تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية إذا ما قورنت بما تتطلبه المعايير الدولية للمراجعة الداخلية وتجارب الجامعات العالمية.

نتائج البحث وتوصياته Conclusions and Recommendations

أولاً: النتائج

1. لا تختص مكاتب المراجعة الداخلية في الجامعات العامة وفقاً للتشريعات الليبية النافذة بتقويم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة.
2. لا تختص مكاتب المراجعة الداخلية في الجامعات العامة وفقاً للتشريعات الليبية النافذة بتقويم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر.
3. لا تختص مكاتب المراجعة الداخلية في الجامعات العامة وفقاً للتشريعات الليبية النافذة بتقويم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالجامعات العامة، إلا فيما يخص بتقويم مدى الامتثال للتشريعات والتعليمات المالية النافذة لا غير.

ثانياً: التوصيات

- ينبغي على مجالس الجامعات العامة التنسيق مع مركز ضمان الجودة والاعتماد بوزارة التعليم من أجل التقدم بمشروع تعديلات قانونية على القرار رقم (22) لسنة 2008 يتضمن ما يلي:
1. فصل مهام التخطيط عن مهام المتابعة المنصوص عليها بالمادة (15) بالقرار المذكور.
 2. دمج المكتب القانوني ومكتب الجودة وتقييم الأداء وقسم المتابعة ومكتب المراجعة الداخلية في إدارة واحدة تسمى إدارة المراجعة الداخلية وتنفرع إلى مكاتبها تلك.
 3. إلزام مكتب المراجعة الداخلية بالجامعات بالقيام بعملية تقويم فعالية عمليات الحوكمة ككل، ومنها تقديم تأكيد حول مدى كفاية الهيكل التنظيمي للجامعة والتحقق من مدى كفاءة الاتصال والتعاون بين الإدارات المختلفة الموجودة بالهيكل التنظيمي...إلخ.

4. إلزام مكتب المراجعة الداخلية بتقويم فعالية عمليات إدارة المخاطر بالجامعة ومنها مدى ارتباط أهداف الجامعة بعملياتها التعليمية والأكاديمية ورسالتها ورؤيتها الاستراتيجية.
5. إلزام مكتب المراجعة الداخلية بتقويم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالجامعة، ومنها مدى وجود معايير أداء محددة تستخدم لتقويم أداء منسوبي الجامعة.
6. إلزام مكتب المراجعة الداخلية بالتحقق من مدى امتثال الجامعة ودوائرها بكافة المتطلبات التشريعية.

هوامش ومراجع البحث:

1. عبد الفتاح أبو بكر الماطي، المشاكل والصعوبات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا، مجلة شؤون ليبية، تونس: المركز المغربي للأبحاث حول ليبيا، ع 6، سبتمبر 2017، ص 83-84.
2. عبد المنعم صالح قريرة، منظور إدارة الأزمة في التعليم الجامعي: قراءات من جامعة سبها، مجلة شؤون ليبية، تونس: المركز المغربي للأبحاث حول ليبيا، ع 6، سبتمبر 2017، ص 107.
3. أحمد بشير رضوان، إدارة الجامعات الليبية في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، البيضاء/ ليبيا، جامعة عمر المختار، ع 8، 2009، ص 2.
4. فرج بوبكر المبروك، التعليم العالي في ليبيا الواقع والأفاق، مجلة شؤون ليبية، تونس: المركز المغربي للأبحاث حول ليبيا؛ ع 6، سبتمبر 2017، ص 40.
5. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، التعليم العالي في ليبيا، طرابلس- ليبيا، 2016، ص 10، متاح على الموقع الإلكتروني www.loopsreach.org
6. ابراهيم مرعي العتيقي، جمعة سعيد التهامي، تطبيق المراجعة الداخلية في الجامعات المصرية في ضوء المعايير الدولية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، مصر؛ م 10، ع 27، 2017م، ص 190-222.
7. أحمد إياد صبحي أبو شعبان، مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التشغيلية في الجامعات والكليات المتوسطة الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016.
8. عصام محمد الطويل، مدى فاعلية أجهزة المراجعة الداخلية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ظل معايير المراجعة الداخلية الدولية- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين؛ 2009.
9. محمد ياسين الرحاحلة، فاعلية أجهزة المراجعة الداخلية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير المراجعة الداخلية الدولية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمان، الأردن: م 1، ع 1، 2005.
10. رشيد عبود شريان أبو لحوم، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات اليمنية الحكومية وفقاً للمعايير الدولية لمنظمة الأنتوساي INTOSAI (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن؛ 2010.
11. Christopher, J, Internal audit: does it enhance governance in the Australian public university sector?, educational management administration & leadership. 2014.43 (6): pp. 954-971.
12. Marika, A, Internal audit in Italian universities: An empirical study. Procedia - Social and Behavioral Sciences 93 (2013).

13. Zakaria Z , Devi Selvaraj S , Zakaria Z, "Internal auditors: their role in the institutions of higher education in Malaysia". Managerial Auditing Journal. Kuala Lumpur, Malaysia: Published by Emerald Group Publishing Limited: 2006, Vol. 21, Issue: 9, pp.892-904.

14. Azad A, Operational auditing in US colleges and universities. Managerial Auditing Journal. Published by MCB UP Ltd, USA: 94 Vol. 9 Issue: 2, pp.12-19.

15. قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (22) لسنة 2008م بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

16. Institute of Internal Auditors. Code of ethics and standards for the professional practice of internal auditing, 2004, p2.

17. أيمن عبد الرحيم، إدارة التدقيق الداخلي - البحث عن القيمة المضافة، مجلة المدقق الداخلي - الشرق الأوسط، الإمارات العربية المتحدة؛ مارس 2017، ص20-23.

18. راجيف تاكور، معايير التدقيق الداخلي الجديدة، مجلة المدقق الداخلي - الشرق الأوسط، الإمارات العربية المتحدة؛ مارس 2017، ص25-27.

19. <https://www.osu.edu>. تم زيارته في 2019/2/4

20. <https://www.colostate.edu/>. تم زيارته في 2019/2/11

21. <https://www.birmingham.ac.uk>. تم زيارته في 2019/1/21

22. https://www.uaeu.ac.ae/en/internal_audit_office/attachment3.pdf تم استرجاعه في 2019/6/9

23. <https://ksu.edu.sa>. تم زيارته في 2019/2/4

24. <https://www.um.edu.my/about-um/administration/chancellery> تم زيارته في 2019/2/3